تاريخ الإستلام: 2019/12/21 تاريخ القبول: 2019/12/30 تاريخ النشر: 2020/01/05

الهجرة والبعد الإقتصادي للأمن غرب أوربا

Immigration and economic dimension of security in western Europe

سليم دحه[1]

جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي

Slmdaha39@gmail.com

ملخص:

تبحث هذه الدراسة في التأثيرات الإيجابية للهجرة الوافدة إلى دول غرب أوربا من خلال التركيز على المساهمات الاقتصادية للمهاجرين هناك، وتبدأ الدراسة بضبط مفهوم الهجرة وتحريرها من الفهم التقليدي الذي اعتبرها مجرد رحلة انطلاق ووصول، حيث تؤكد على أنها الإنتقال الدائم للأفراد بين الدول، كما تبين الدراسة الحاجة المزمنة والدائمة للعمال المهاجرين في دول غرب أوربا لتعويض النقص المتزايد في العنصر البشري ضمن المستويات السفلى لهرم العمل الناجم عن التراجع الديموغرافي وعزوف المواطنين عن الأنشطة الاقتصادية الأساسية في مجال البناء الزراعة.

خلصت الدراسة إلى تأكيد الدور الذي يقوم به المهاجرون في ضمان الأمن الاقتصادي في دول أوربا الغربية من خلال مساهماتهم في استمرار العملية الإنتاجية، هذا الأمر يجعل من الهجرة الوافدة مساهماً كبيراً في بناء حاضر ومستقبل تلك الدول.

الكلمات المفتاحية: الهجرة؛ غرب أوربا؛ الأمن ؛ سوق العمل؛ البعد الاقتصادي.

Abstract:

This study examines the positive effects of immigration to western European countries by focusing on the economic contributions of migrants there. The study begins by controlling the concept of emigration and liberating it from the traditional understanding, which he considered only a departure and arrival trip, as it stresses that it is the permanent transfer of individuals between countries. The study also shows the chronic and permanent need of migrant workers in western European countries to compensate for the increasing shortage of the human element within the lower levels of the pyramid of work caused by the demographic

[1] – المؤلف المرسل: سليم دحه Slmdaha39@gmail.com

E-ISSN: 2602-6791 ISSN: 2353-0251

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

decline and the reluctance of citizens from basic economic activities in the field of agricultural construction.

The study concluded to confirm the role that migrants play in ensuring economic security in Western European countries through their contributions to the continuation of the production process. This makes immigration a major contributor to building the present and future of these countries.

Key words: Immigration; Western Europe; security; Labor market; Economic dimension .

مقدمة:

تندرج ظاهرة الهجرة الدولية ضمن الحقول المعرفية البينية التي يشترك في دراستها العديد من الباحثين في عدة علوم منها القانون والعلوم السياسية وعلم الاجتماع وعلم النفس والاقتصاد وغيرها، ويرجع ذلك بالأساس إلى تنوع أبعادها وتأثيراتها على المهاجر ومجتمعه الأصلي ومجتمع الدولة المستقبلة، لقد تحولت الهجرة الدولية إلى ظاهرة عبر وطنية بفعل التقدم الحاصل في وسائل الاتصال والنقل مما حول تدفقات المهاجرين بين الدول إلى مجتمعات عبر وطنية تحمل خصائص أصلية وأخرى مكتسبة.

تعد القارة الأوربية أحد أهم المناطق المستقبلة للمهاجرين في العالم بحكم قربها الجغرافي من مناطق إرسال المهاجرين جنوب المتوسط، وبسبب العلاقات التاريخية التي ربطت تلك الدول بمستعمراتها القديمة، وتثير الهجرة الوافدة إلى دول غرب القارة تحديداً العديد من التوجسات المتعلقة بالأمن من خلال ربط تفاعلات المهاجرين بعديد التهديدات المتعلقة بالجريمة والهوية والإرهاب، إلا أن المهاجرين في تلك الدول يشكلون جزءاً مهماً من قوة العمل في تلك الدول.

يركز الباحثون في الهجرة الوافدة إلى أوربا على الأنشطة التي يمارسها المهاجرون أكثر من تركيزهم على أماكن تواجدهم حيث يقدمون مساهمات تدعم اقتصاديات دول الاستقبال الأوربية وذلك بتعويض النقص المتجدد للعمال، ويرسلون تحويلاتهم المالية إلى بلدانهم الأصلية، لقد أصبحت الهجرة الدولية أحد روافد التنمية ضمن الدول التي ينشطون بها ولم تعد مجرد رحلة انطلاق ووصول تنتهي باستقرار المهاجر في بلد المهجر أو العودة إلى موطنه الأصلي.

وعليه يمكن أن نطرح السؤال:

- **إلى أي مدى تساهم للهجرة الدولية في تحقيق الأمن الاقتصادي في دول أوربا الغربية؟**

الفرضية:

- كلما تواصل الطلب المزمن عن العمالة المهاجرة في الدول الأوربية كلما زادت فعالية الهجرة الدولية في تجسيد الأمن الاقتصادي في تلك الدول.

E-ISSN: 2602-6791 ISSN: 2353-0251
جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

محاور الورقة البحثية:

- أولاً: مفهومي الهجرة الدولية والهجرة غير النظامية
- ثانياً: التحليل النظري للهجرة الدولية بين الواقعية والليبرالية
- ثالثاً: الهجرة والمتطلبات الاقتصادية للأمن في الدول الأوربية

الإطار النظري والمنهجي للدراسة

تستخدم الدراسة النظرية الواقعية في تفسير محورية دور الدولة في تنظيم الهجرة الدولية في أوربا، ومن ثم يمكن توضيح مدى الدور الذي تلعبه سياسات تلك الدول في الاستفادة من العمالة المهاجرة في دعم وإرساء الأمن الاقتصادي فيها، كما تستند هذه الدراسة على التحليل الليبرالي لحركية تنقل الأفراد والسلع والخدمات وفق منطق المنظومة الرأسمالية التي تستثمر في كل وسائل الإنتاج لضمان استمرارية التحكم في الاقتصاد العالمي، كما اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لتبيين الحاجة المزمنة للعمالة المهاجرة في سوق العمل داخل الدول الأوربية.

أولاً: مفهومي الهجرة الدولية والهجرة غير النظامية

تشير ظاهرة الهجرة الدولية إلى تجاوز الحدود والانتقال من مجتمع إلى العيش في مجتمع آخر، ولا تنتهي الهجرة بنهاية الرحلة بل تتعداها إلى التفاعل مع بيئة الإستقبال مع الاحتفاظ بالعلاقة مع دولة الإرسال. إلا أن تحديد مفهومها ومعايير ضبطها يختلف من باحث إلى آخر حسب المقترب الذي يستخدمه.

1- تحديد مفهوم الهجرة الدولية:

تركز أغلب التعريفات المعاصرة للهجرة الدولية على النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يقوم بها المهاجرون، فالهيئات الدولية وكذلك الاتفاقيات الدولية البحوث العلمية المتعلقة بالهجرة تقدم تعريفات للمهاجر الدولي تستند إلى مساهماته في التنمية الاقتصادية، تعرف الأمم المتحدة المهاجر الدولي على أنه « الشخص الذي يغير الدولة التي يقيم فيها بشكل اعتيادي »، كما تعرف العامل المهاجر على أنه « الشخص الذي يمارس أنشطة ذات عوائد مادية في دولة ليست وطنه»[1]، المنظمة الدولية للهجرة تعرف الهجرة على أنها « انتقال الأشخاص عبر الحدود لغرض العمل في دولة أجنبية »[2]،كما تنظر المنظمة الدولية للعمل للمهاجر على أنه « الشخص الذي يرتحل من دولة إلى أخرى ليستخدم في العمل يعود عليه بفائدة، وهو شخص يدخل إلى دولة أجنبية بشكل قانوني لغرض

[1] United Nations, Migration in North African Development Policies and Strategies. Morocco :Economic Commission for Africa. Office for north Africa.2014.p7.
[2] International organization for migration, glossary of migration. Geneva.2004.p41.

E-ISSN: 2602-6791 ISSN: 2353-0251
جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية
موقع المجلة عبر البوابة الإلكترونية للمجلات العلمية، وفق الرابط التالي: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/304

العمل »[1]، الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم تعرّف المهاجر على أنه « الشخص الذي سيندمج أو أدمج في نشاطات مربحة أو ذات أجر في دولة لا تعتبر دولته الأصلية »[2].

في أدبيات الهجرة يقدم الباحثون تعريفات شاملة لجوانب هذه الظاهرة حيث يذهب الباحث محمد شفيق إلى تحديدها وفق عدة معايير هي :[3]

المعيار النفسي : ويتعلق بما إذا كانت الهجرة طوعية عن إرادة ورغبة أو نزوحا نتيجة أسباب طاردة كالحروب والمجاعات والكوارث والبطالة أو بإجبار من السلطات.

المعيار العددي : تتعلق بما إذا كان مشروع الهجرة جماعيا نتيجة تهديدات تواجه المجتمع ككل أو مشروع فردي لدى الشباب خاصة رغبة في بناء مستقبل أفضل.

المعيار الزمني : يتعلق بما إذا كانت الغاية من الهجرة هي البقاء الدائم في بلد المهجر والإندماج في مجتمع الإستقبال أو أن يحمل المهاجر في نفسه غاية العودة إلى أرض الوطن بعد تحقيق الغاية من مشروع الهجرة.

المعيار الإقتصادي : يتعلق بما إذا كان هدف المهاجر هو البحث عن فرص أمثل للعمل أو التجارة، أو أن تكون الهجرة للسياحة أو العلاج.

المعيار القانوني :يتعلق بما إذا كانت الهجرة قانونية تحكمها تأشيرات وبطاقات إقامة، أو أن تكون الهجرة غير قانونية تتم بالدخول السري لبلد الإستقبال أو بوثائق مزورة أو حتى سليمة لمدة معينة لكي يستمر في البقاء بعد انتهاء الأجل القانوني للإقامة.

في الأدبيات الأجنبية يعبر عن الهجرة بثلاث مصطلحات متقاربة، فكلمة Immigration تعني التوطين وتستخدمها الدول المستقبلة للمهاجرين للدلالة على بقاء المهاجر غير الدائم فيها، أما مصطلح Emigration فتستخدمه الدول المرسلة للمهاجرين للدلالة على النزوح والارتحال، بينما مصطلح Migration فيحمل معنى الإنتقال الطوعي الإيجابي وتستخدمه باقي الأطراف المعنية بالهجرة[4].

بناءً على التعريفات السابقة يمكن نعرف الهجرة الدولية على أنها « **انتقال الأشخاص بين الدول بغرض العمل أو لممارسة أي نشاط إقتصادي أو وثقافي أو اجتماعي آخر، وتتم بشكل دائم باستقرار المهاجر نهائيا في دولة الإستقبال أو بشكل مؤقت بعودَة المهاجر إلى موطنه الأصلي** »

2- تعريف الهجرة غير النظامية

[1]- International labour organization. Defining international migration. www.ILO.org

[2] – الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. أعتمدت بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 45/158 المؤرخ في 1990/12/18.

[3] – محمد شفيق .منهجية البحث العلمي . مصر : مكتبة الإزرابطة .ط1 2004 . ص 68.

[4] - Migration.Newencyclapedia Britamic .Chicago:1983.vol1. p1851.

E-ISSN: 2602-6791 ISSN: 2353-0251
جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

تتعدد التسميات الدالة على الهجرة غير النظامية حيث ينعتها البعض بغير الشرعية فيركزون على تنافيها مع مقاصد الشريعة التي تقول بوجوب طاعة القائمين على شؤون الدول ومن ثم عدم معارضة التشريعات التي تنظم حركية تنقل الأفراد، وهذا النعت يلتقي مع تسمية الهجرة غير القانونية المخالفة لقوانين الدول، لكن الإلتزام بالقانون لدى المهاجرين لا يبدو من المسائل المهمة لدى بعض الدول مثل اسبانيا حيث تطغى الفوائد الاقتصادية المتأتية من تشغيل العمالة غير القانونية عن مسألة دخولهم أو مدة إقامتهم.

هناك من يسمي هذه الظاهرة بالهجرة السرية التي تتم دون معرفة المصالح المعنية بتنظيم وإدارة عمليات الدخول والخروج من الدولة، لا تبدو تسمية الهجرة السرية مُلمة بكنه ظاهرة الهجرة غير النظامية، ففي ظل التقدم التكنولوجي وتطور وسائل المراقبة على الحدود وعبر البحر فإن حركات المهاجرين غير النظاميين ليست مخفية عن قوات خفر السواحل.

عند النظر إلى محاولات إعطاء تعريف اسمي للهجرة غير النظامية نلمس عدم الإلمام بكل جوانب الظاهرة محل البحث، فدول الإستقبال تعرفها على أنها: " وصول المهاجر إلى حدود الدولة البحرية أو البرية بشكل غير مشروع أو بشكل مشروع بوثائق مزورة أو بوثائق سليمة لمدة مؤقتة بموافقة الدولة، ثم رفض المغادرة بعد انتهاء مدة الإقامة الشرعية"[1] أما التعاريف التي تتناول الهجرة غير النظامية من وجهة نظر الدول المرسلة للمهاجرين فترى أن الهجرة هي : " خروج المواطن من إقليم الدولة من غير المنافذ الشرعية المخصصة لذلك، أو من منفذ شرعي بوثائق مزورة"[2]

إن وضع تعريف شامل للهجرة غير النظامية يقتضي تبني جميع الجوانب المحيطة بها. فالالتزام بالقانون وعدم معارضة التشريعات لا تبدو مسائل يسهل إقناع المرشحين للهجرة بها. كما أن المهاجر غير النظامي ودول الإستقبال في تعارض شبه كامل حيث لا توجد أهداف مشتركة واضحة بينهما، فالتعارض يمثل السمة البارزة في إدارة هذا الصراع. القوانين المنظمة لحركة تدفق الأشخاص لا تتضمن فكرة قبول المهاجرين غير النظاميين مما يجعل محاولة القفز على هذه القوانين ضرورة ملحة بالنسبة لهؤلاء.

يمكن للورقة البحثية أن تقدم تعريفا يعتمد تسمية "غير النظامية " لوصف ظاهرة الإنتقال المتعارض مع القانون فالهجرة غير النظامية: "**هي حركة انتقال الأشخاص عبر الدول التي تتعارض مع مصالح هذه الدول ومضامين المنظومة القانونية المعتمدة المتعلقة بتنظيم تدفق الأشخاص بينها** ".

ثانياً:التحليل النظري للهجرة الدولية بين الواقعية والليبرالية

[1] – حسن الإمام .مكافحة الهجرة غير الشرعية . الإسكندرية : دار الفكر الجامعي . ط1. 2014 . ص29

[2] – نفس المرجع . نفس الصفحة.

E-ISSN: 2602-6791 ISSN: 2353-0251
جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

تمثل الواقعية نموذجا في العلاقات الدولية حيث ظهرت في خمسينيات القرن العشرين متخذةً الأمن مفهوماً مركزياً في شرح العلاقات بين الدول، والدولة الفاعل الرئيسي في النظام الدولي مدفوعة إلى مواجهة العالم الخارجي للحفاظ على مصالحها وفي مقدمتها الأمن، والنزاعات بين الدول حسب الواقعيين هي التي تحقق التوازن والاستقرار في النظام الدولي، ويخالفهم الليبراليون في هذا مركزين على دور القيم المرتبطة بالأفراد كالحرية وأولوية الحق والملكية الخاصة وحرية التنافس الاقتصادي.

الإستراتيجية المبنية على الرؤية الواقعية لا تعتمد على الإدارة الجماعية لملف الهجرة بل تعتبره شأناً داخلياً يندرج ضمن السياسة الخارجية للدولة خصوصا مع ارتباطه بالأمن مطلع القرن الجديد، بحيث أصبح الأمن عاملا قوياً في تبرير سلوكيات الدول وخاصة الإشكاليات الناجمة عن الهجرة، بيد أن هناك مجموعة من الباحثين تعتقد في عدم نجاعة المقاربة الواقعية لحل تلك الإشكاليات لكون الواقعية ترتكز على مفهوم القوة الذي لا يندرج ضمن سياسات تنظيم الهجرة، فمراقبة دخول وخروج الأشخاص يتعلق بالسيادة وليس بالقوة[1].

تعتبر الليبرالية ثاني أكبر مقترب لتحليل العلاقات الدولية من خلال اعتمادها المدخل الإقتصادي في تفسير المشاكل الدولية، فالسوق هو المسؤول عن ضبط وتنظيم العلاقات الدولية. وتنقل الأفراد بين الدول يقع تحت حرية التبادل كقانون اقتصادي ليبرالي، قانون العرض والطلب يشكل مضمون سوق العمل بين الدول وقواعد السوق هي التي تؤدي إلى تصحيح الاختلالات الناجمة عن الهجرة الدولية.

على نحو ثاني، يعتمد المقترب الليبرالي على النموذج المؤسسي في سياسات تنظيم الهجرة من خلال الدور الذي تلعبه المنظمات الدولية في تقديم الإحصائيات والبحوث وكذا التحركات الميدانية في معالجة اختلالات الهجرة. لكن مقاومة الدولة لهذا الدور تحد من فعاليته على عكس الاستثمارات والتجارة والخدمات.

تركز الليبرالية على المنافع المتأتية من تنقل الأفراد، بينما توسع الواقعية من الرؤية لتشمل الأخطار والتهديدات، فالنظريتان تختلفان في دور الدولة في الحياة العامة، إلا أن متغير التهديد لدى الواقعية يجد ما يبرره فمسألة الوجود هي ما يحرك الدولة في أي ملف بحيث لا تمنح الدولة هامشا لتدخل الآخر إلا بالمقدار الذي لا يمس بسيادتها ووجودها، هذا ما يفسر غياب فاعلين فوق قوميين يساهمون في إدارة الهجرة الدولية[2].

ثالثاً: الهجرة والمتطلبات الاقتصادية للأمن في الدول الأوربية

[1] - Jacinthe GAGNNON , L'immigration derniere rempart de la sauveraineté de l'Etat ?cahier de recherche. Paris : l'aborataoire d'etude sur les politiques publiques et la mondialisation.vol3. septembre 2010.p24.
[2] -Ibid.

E-ISSN: 2602-6791 ISSN: 2353-0251
جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية
موقع المجلة عبر البوابة الإلكترونية للمجلات العلمية، وفق الرابط التالي: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/304

يتضمن الأمن الاقتصادي تطوير اقتصاد الدولة في شتى القطاعات حتى لا تكون تابعة لدولة أخرى تهيمن عليها، والأمن من المنظور الاقتصادي يعني التنمية والازدهار واستقرار الاقتصاد والاكتفاء الذاتي والرفاهية[1]. ولهذا فإن الأمن لا يقتصر على الجانب السياسي أو العسكري فحسب، وإنما تتعدد أبعاده وفي مقدمتها البعد الاقتصادي.

والأمن في بعده الاقتصادي يعني حسب هيئة الأمم المتحدة[2]: (**أن يملك المرء الوسائل المادية التي تمكنه من أن يحي حياة مستقرة ومشبعة من خلال امتلاك ما يكفي من النقود لإشباع الحاجات الأساسية وهي الغذاء، المأوى اللائق، الرعاية الصحية الأساسية والتعليم**).

تنبع أهمية هذا البعد لارتباطه بتوفر الاحتياجات الاقتصادية للدولة، وقدرتها تجاه الدول الأخرى، وتتمثل هذه الإمكانيات في امتلاك الدولة لرؤوس الأموال، والخبرات والكفاءات ومن ثم توفر المورد البشري من عمال ومسيرين، وصولاً إلى تقديم منتجات مصنعة أو مواد أولية أو أسواق لامتصاص التجارة ورؤوس الأموال [3].

جاء في تقرير للأمم المتحدة عام2017، أن أوربا بحاجة إلى قدوم 100مليون مهاجر خلال الثلاثين سنة القادمة من القرن الواحد والعشرين(أي بمعدل ثلاثة ملايين مهاجر سنويا) من أجل المحافظة على تقدمها وتوازن التركيب الديموغرافي لشعوبها فسكانها لا تتجاوز نسبتهم9.8 % من مجموع سكان العالم لنفس السنة، ومجتمعاتها تسير نحو الشيخوخة[4].

يوضح الجدول التالي التغيرات الحاصلة على طيف الهجرة في ثلاث دول أوربية في الفترة مابين سنة 2000 و2017.

جدول رقم(1) : تطور الرصيد الهجروي في فرنسا وإيطاليا وإسبانيا [5]

	عدد المهاجرين(بالآلآف)		نسبة المهاجرين إلى السكان		نسبة عدد المهاجرات الإناث		معدل عمر المهاجرين	
	2000	2017	2000	2017	2000	2017	2000	2017
إيطاليا	2212	5907	%3.7	%10	%54	%54.4	34.6	39.2
فرنسا	6279	7903	%10.5	%12.5	%50.7	%51.8	64.3	48.2
إسبانيا	1657	5947	%%4.1	%12.8	%49.4	%51.4	33.4	39.7

المصدر: تقرير الهجرة الدولية2017 .www.iom.com(بتصرف)

[1] – سرور جرمان سرور المطيري، تغير مفهوم الأمن القومي الكويتي ودلالاته في الفترة 1990–2013. القاهرة: دار المكتب العربي للمعارف، ص42.

[2] – ستيتي الزازية، **الثروة البترولية والأمن الاقتصادي العربي**، مجلة المستقبل العربي، العدد 432، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فيفري 2015، ص53.

[3] – سرور جرمان سرور المطيري، مرجع سابق. ص42.

[4] - United Nations, International migration report. New York: Department of economic and social affaires.2017.p1.

[5]- United Nation, International Migration Report, New york : department of economic and social affairs. 2017.Annex.1.

E-ISSN: 2602-6791 ISSN: 2353-0251
جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية
موقع المجلة عبر البوابة الإلكترونية للمجلات العلمية، وفق الرابط التالي: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/304

يتضح من الجدول إرتفاع عدد المهاجرين في إيطاليا بما يزيد عن الضعف خلال سبعة عشر سنة من2212 ألف مهاجر سنة 2000 إلى مايقارب 600 ألف سنة2017، فيما زادت نسبة المهاجرين إلى السكان من ثلاثة بالمائة إلى10%، وأيضاً يقارب عدد الذكور عدد الإناث، ومعدل سن المهاجرين بين الثلاثين والأربعين، وهو سن العمل والجهد. أما في فرنسا فقد حافظت المؤشرات على استقرارها نسبيا بحيث كانت نسبة المهاجرين إلى السكان في سنة2000 10.5% وزادت إلى 12.5%، وهذا مرتبط بتشجيع هجرة العودة وعدم إدراج من تحصلوا على الإقامة النهائية ضمن الإحصائيات، ناهيك عن عدم احتساب المهاجرين الذين لم تسوى وضعياتهم بعد.

في إسبانيا زادت نسبة المهاجرين إلى السكان من4.1 % إلى12.8% حيث كان عدد المهاجرين سنة2000 يزيد عن1.6 مليون نسمة ليرتفع إلى ما يقارب 06 مليون نسمة سنة2017، وأغلب هؤلاء المهاجرين في سن العمل مابين 33و39سنة، هذه المعطيات تبين مدى حاجة إسبانيا إلى المهاجرين خاصة العمالة المهاجرة. وتشهد إسبانيا زيادة ثابتة في أعداد المهاجرين سنويا بمعدل نصف المليون مهاجر خلال السنوات من 2000إلى 2017.[1]

وضمن الوثيقة الصادرة عن اللجنة الأوربية في 2005 والمتعلقة بالمبادئ الأساسية المشتركة لدول أوربا جاء مايلي:[2]

- التكامل الأوربي يرتكز على مساهمات المهاجرين والمواطنين الأوربيين على السواء.
- التشغيل هو مفتاح التكامل الأوربي. ومشاركة المهاجرين عنصر أساسي لعملية التنمية في دول الاستقبال الأوربية.
- إشراك المهاجرين ضمن المؤسسات الأوربية الإنتاجية يكون بشكل عادل ومتساوي مع المواطنين المحليين.
- التفاعل الإيجابي بين المهاجرين والمواطنين الأوربيين يمثل الميكانيزم الأساسي لعملية التكامل الأوربي.

تشمل هذه المبادئ في ظاهرها جميع المهاجرين ذوي الفائدة بالنسبة لاقتصاديات الدول الأوربية، وخاصة المهاجرين الموهوبين وذوي التعليم العالي والحرفيين أصحاب المهارات.

تمثل هجرة العمل داعماً أساسياً للأمن الاقتصادي في دول أوربا الغربية بالنظر إلى الطلب الدائم والمتأصل والمزمن على العمال المهاجرين، ويرجع ذلك إلى الأسباب التالية:

1- التضخم في هرم العمل

بالنسبة للسوق المحلي للعمل في دول الإستقبال، تنشط عدة نقابات عمالية وهيئات تدافع عن حقوق العمال وخاصة مسألة رفع الأجور والتأمين والتقاعد، هذه المسائل تشكل ضغطا على أرباب العمل وتدفعهم إلى تحسين

[1]- Virgilio Gonzalez . Maghreb and sub-Saharan migration to spain. Mellila (spain) : University of Granada. 2011.p57.

[2]- Russell king and Aija lulle, Research on migration : Facing realities and maximizing opportunities. Brussels : European commission, 2016.p52.

E-ISSN: 2602-6791 ISSN: 2353-0251
جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية
موقع المجلة عبر البوابة الإلكترونية للمجلات العلمية، وفق الرابط التالي: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/304

الرواتب في أسفل هرم العمل المحلي، هذه العملية تستمر في المستويات العليا للهرم مما يؤدي إلى رفع تكلفة تحسين الرواتب بشكل عام [1].

في الدول الأوربية، يعد اللجوء إلى سوق العمل الموازي الذي يضم المهاجرين الوسيلة الأنجع بالنسبة لأرباب العمل لتفادي تكلفة تحسين الأجور لكون العمال المهاجرون يقبلون بشروط عمل متدنية كالأجور المنخفضة وغياب الشروط الصحية للعمل وكذلك ضعف مستويات التأمين.

2- عدم استقرار سوق العمل

يشكل الحراك الاجتماعي الحاصل في مجتمعات الإستقبال- بانتقال الأفراد من مستويات دنيا إلى مستويات أعلى للعيش – عاملا مهما في خفض العرض وذلك بخروج أعداد كبيرة من الأشخاص من سوق العمل وخاصة في أسفل الهرم، هذه الظاهرة موجودة في سوق العمل الخاص بالمهاجرين أيضاً، فالمهاجر يبدأ العمل لأجل الراتب، ثم يسعى بعد ذلك إلى محاكاة المجتمعات المتطورة والعيش في مستويات قياسية (شراء منزل، التعليم، شراء أرض، استهلاك السلع، الرفاهية...) . المشكلة الحاصلة تتمثل في عدم استقرار سوق العمل خاصة طبقة أسفل الهرم التي تخرج من سوق العمل مما يدفع أرباب العمل إلى تعويض هذا القصور في العمالة بتشغيل المهاجرين الجدد.[2] يوضح الجدول التالي مساهمة المهاجرين في تعويض التراجع في سوق العمل:

جدول رقم(2): النمو في سوق العمل في دول أوربا الغربية(2005-2015).[3]

دول الاستقبال	النمو العام لسوق العمل	المنافسون الشباب	المهاجرون الجدد	المتقاعدون الجدد	الجيل الأول من العمال	الفائض المعوض
ألمانيا	%4.7	%19.9	%4.1	%14.2-	%5.1-	%5.7
فرنسا	%4.9	%18.4	%2.8	%15.7-	%0.6-	%2.6
ايطاليا	%4.2	%12.3	%4.8	%12.2-	%0.8-	%0.2
اسبانيا*	%35.6	%23.3	%5.9	%9.3-	%15.9	%10

المصدر: EU Labour Force Surve.

[1]- Douglas.S.Massey .Joaquin Arango (and others).theories of migration. A revieiw and Appraisal.population and development .USA.September 1993.p436

[2]- IBID. Page 441

[3]- Rainer Munz. What are the migrant's contributios to employent and growthe ? A European approach. Migration research group. Janaury 2007.p3.
See olso : Spielvogel and M.Meghnagi. The contributions of migrations to the dynamics of the labour force in OECD countries: 2005-2015.paris: OECD migration working paper, no 203. 2018. P12-18.

E-ISSN: 2602-6791 ISSN: 2353-0251

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

*إحصائيات إسبانيا تتعلق بالكفاءات وذوي التعليم العالي.

يوضح الجدول نسبة تعويض الهجرة للنقص في سوق العمل في بعض دول أوربا الغربية خاصة مع ازدياد نسبة المتقاعدين الجدد التي وصلت في ألمانيا إلى14.2% وفي فرنسا 15.7%. حيث أن الهجرة استطاعت أن تمد ألمانيا بـ5.7% من قوة العمل حتى تستمر قوة الإنتاج. كذلك في فرنسا حيث كانت نسبة مساهمة العمال المهاجرين 2.6% من قوة العمل التعويضية. بينما تعوض الهجرة 10% من النقص في اليد العاملة في اسبانيا.

3- الازدواجية الاقتصادية

تعد الأزمات الاقتصادية من خصائص النظام الرأسمالي، هذه الأزمات تكون بشكل دوري وينتج عنها في الغالب الكساد وتوقف العملية الإنتاجية لبعض الوقت. رأس المال في الغالب لا يتأثر بينما يدفع العمال ثمن توقف العمل بحرمانهم من مداخليهم الثابتة. عند انقضاء الأزمة يواجه أرباب العمل معضلة التسويق من جديد، ناهيك عن تجديد الهياكل الإنتاجية مما يدفعهم إلى إتباع سياسة تقشفية تركز على تقليص كتلة الأجور ومن ثم يقللون من عدد العمال المحليين من جهة، ويشغلون العمال المهاجرين الذين يقبلون بالأجور المتدنية.[1]

4- ديمغرافية العرض على العمل

يتجه سوق العمل المحلي في دول الإستقبال الأوربية دائما نحو الانكماش، ويعود ذلك إلى التراجع السكاني عموما وإلى تحسن ظروف المعيشة وارتفاع مستويات الرفاهية لدى السكان المحليين مما يجعلهم ينسحبون من المستويات الدنيا للعمل. أصبحت هناك مهن خاصة بالمهاجرين يرفض المواطن المحلي العمل بها كأعمال البناء وجني المحاصيل[2]. الإختلال في التوازن بين العرض المتجه نحو الانخفاض والطلب المتزايد خاصة في القطاع الزراعي يدفع نحو استغلال سوق العمل الموازي المتمثل في العمال المهاجرين .

هناك طلب متأصل ومزمن على العمالة الأجنبية في دول المركز المتقدمة، هذا الطلب جعل من الهجرة عملية ديناميكية لا تتوقف.

منذ أحداث 09/11، انفتحت دول أوربا بشكل كبير على الهجرات الوافدة من كل مناطق العالم سواء الفقيرة وغير الآمنة، أو المناطق الآخذة في النمو، أدى الإختلال الإقتصادي إلى تأكيد منطق الطرد في دول الإرسال بتفاقم ظاهرة عدم الاستقرار الأمني وشح مناصب العمل الناتجة عن غياب الاستثمار وغزو التكنولوجيا للصناعة وتسريح

[1]- Douglas.S.Massey .Joaquin Arango (and others). Opcit.Page 446.
[2]- IBID. Page 447

E-ISSN: 2602-6791 ISSN: 2353-0251
جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية
موقع المجلة عبر البوابة الإلكترونية للمجلات العلمية، وفق الرابط التالي: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/304

أعداد من العمال وقلة فرص النجاح الاجتماعي، وازدياد عوامل الجذب في دول الاستقبال كالانهيار الديموغرافي وهروب اليد العاملة من أسفل هرم العمل ووصول مجتمعات الدول الصناعية إلى درجة عالية من الرفاهية ورغد العيش.

الخاتمة:

تشكل ثنائية الهجرة والأمن محور الدراسات الأكاديمية المتعلقة بتدفقات المهاجرين في الحوض الغربي للمتوسط. ويذهب الباحثون في الغالب إلى تصنيف الهجرة الدولية ضمن الإشكاليات الأمنية التي تستدعي اعتماد الحلول العاجلة، إلا أن هذه الدراسة تقدم الهجرة الدولية باعتبارها أحد روافد الأمن في دول الاستقبال من خلال التأكيد على النقاط التالية:

- تعد الهجرة إلى القارة الأوربية أحد مسارات التواصل بينها وبقية دول العالم، خاصة المهاجرين الوافدين من المستعمرات الأوربية القديمة لغرض العمل المؤقت أو الاستقرار الدائم.
- الهجرة الدولية نحو الدول الأوربية تشكل أحد روافد التنمية في هذه الدول وداعم مهم للأمن الاقتصادي فيها خاصة هجرة الكفاءات والأدمغة.
- التهويل الأكاديمي والإعلامي لتهديدات الهجرة، خاصة في حوض المتوسط، يحجب منافعها المتعددة وتأثيراتها التنموية على دول الإرسال والاستقبال.
- تشكل هجرة العمل النسبة الأكبر من إجمالي حجم التدفقات الهجروية نحو دول غرب أوربا، ويعود ذلك إلى الطلب المزمن عليها ضمن اقتصادات تلك الدول لضمان استمرار العملية الاقتصادية حيث يؤدي تحسين الأجور، وتخصيص مهن بعينها للمهاجرين، والرغبة في تخفيض تكاليف الإنتاج، إلى تضخم كتلة الأجور وارتفاع الطلب على العمالة الرخيصة وغير المؤَمَّنة المتمثلة في المهاجرين.

يقوم الأمن الاقتصادي في دول أوربا الغربية على ضرورة استقبال أعداد كبيرة ومنتظمة من المهاجرين لسد حاجيات سوق العمل، هذا الأمر يجعل من الهجرة الوافدة مساهماً كبيراً في بناء حاضر ومستقبل تلك الدول. من أجل ذلك تؤكد الدراسة على التوصيات التالية:

- ضرورة مراعاة مصالح جميع الأطراف في عملية تنظيم الهجرة الدولية من خلال حماية حقوق المهاجرين وتشجيع ودعم التواصل الاقتصادي والاجتماعي بين المهاجرين ودولهم الأصلية، دون الإضرار بمصالح الدول التي تستقبلهم.

E-ISSN: 2602-6791 ISSN: 2353-0251
جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية
موقع المجلة عبر البوابة الإلكترونية للمجلات العلمية، وفق الرابط التالي: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/304

- تشجيع برامج هجرة العودة والهجرة الموسمية للحد من التدفقات غير النظامية للمهاجرين. وكذلك احترام الخصوصيات الثقافية للمهاجرين وضمان تمتعهم بالشروط القياسية للعمل.
- توسيع دائرة المشاركين في تسيير وتنظيم الهجرة الدولية والحد من احتكار الدولة لهذا الملف من خلال تفعيل دور المنظمات الدولية ذات العلاقة وأولها المنظمة الدولية للهجرة.

المراجع العربية

1- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. أعتمدت بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 45/158 المؤرخ في 1990/12/18.

2- حسن الإمام .مكافحة الهجرة غير الشرعية . الإسكندرية : دار الفكر الجامعي . ط1. 2014 . ص29

3- ستيتي الزازية، **الثروة البترولية والأمن الاقتصادي العربي**، مجلة المستقبل العربي، العدد 432، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فيفري 2015، ص53.

4- سرور جرمان سرور المطيري، تغير مفهوم الأمن القومي الكويتي ودلالاته في الفترة 1990-2013. القاهرة: دار المكتب العربي للمعارف، ص42.

5- محمد شفيق .منهجية البحث العلمي . مصر : مكتبة الإزرابطة .ط1 2004 . ص 68.

المراجع الأجنبية

6- United Nations, Migration in North African Development Policies and Strategies. Morocco :Economic Commission for Africa. Office for north Africa.2014.p7.

7- International organization for migration, glossary of migration. Geneva.2004.p41.

8- International labour organization. Defining international migration. www.ILO.org.

9- Migration.Newencyclapedia Britamic .Chicago:1983.vol1. p1851.

10- Jacinthe GAGNNON , L'immigration derniere rempart de la sauveraineté de l'Etat ?cahier de recherche. Paris : l'aborataoire d'etude sur les politiques publiques et la mondialisation.vol3. septembre 2010.p24.

11- United Nations, International migration report. New York: Department of economic and social affaires.2017.p1.

E-ISSN: 2602-6791 ISSN: 2353-0251
جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

12- United Nation, International Migration Report, New york : department of economic and social affairs. 2017.Annex.1.
13- Virgilio Gonzalez . Maghreb and sub-Saharan migration to spain. Mellila (spain) : University of Granada. 2011.p57.
14- Russell king and Aija lulle, Research on migration : Facing realities and maximizing opportunities. Brussels : European commission, 2016.p52.
15- Douglas.S.Massey .Joaquin Arango (and others).theories of migration. A revieiw and Appraisal. population and development .USA. September 1993.
16- Rainer Munz. What are the migrant's contributios to employent and growthe ? A European approach. Migration research group. Janaury 2007.
17- Spielvogel and M.Meghnagi. The contributions of migrations to the dynamics of the labour force in OECD countries: 2005-2015.paris: OECD migration working paper, no 203. 2018.

E-ISSN: 2602-6791 ISSN: 2353-0251
جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية